

## تونس بإمكانها إعادة وتيرة مناهضة التعذيب في المنطقة والعالم

تونس في 4 أكتوبر 2017

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والذي يضم مجموعة من الخبراء البارزين المنحدرين من حركة المجتمع المدني العالمية الواسعة لمناهضة التعذيب، اجتماعه للمرة الأولى في تونس للوقوف على ما وصلته سياسيات مناهضة التعذيب ولضبط الأولويات المستقبلية لمنظمات مناهضة التعذيب.

وقد التقى المجلس التنفيذي خلال زيارته لتونس بمنظمات المجتمع المدني والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب حديثة العهد لمناقشة التطور لمناقشة التطورات والتحديات التي تواجهها تونس في مكافحة التعذيب والافلات من العقاب. وفي إطار مقابلتهم مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، اتاحت الفرصة للمجلس التنفيذي للمنظمة ليحيي المراحل المهمة التي قامت بها الدولة للتونسية لدفع وحماية حقوق الانسان ومناهضة التعذيب، مع التذكير أن محاربة الافلات من العقاب تتطلب مجهودات إضافية كبيرة لتطبيقها على الميدان.

"لقد شهدنا بمرور السنوات تقدما هاما يتحقق وأساسا تبني وقوانين تسمى ومؤسسات ترسى وفي مقدمتها الهيئة المخولة بزيارة أماكن الاحتجاز في كل الأوقات وكافة الأحوال" يؤكد المجلس التنفيذي مشددا في ختام زيارته على أنه "يجب تثمين هذه الأسس ودعمها وتفعيلها حتى يتأكد الناس أنهم محميون من التعذيب".

رغم كل الخطوات الواعدة التي تحققت، يبقى المجلس التنفيذي منشغلا بكون مسار الإصلاح مازال بعيد عن الوصول إلى غايته. حيث يشعر المجلس التنفيذي بالانزعاج إزاء العدد الكبير من القضايا المرفوعة أمام السلطات والقضاء دون أي حكم نهائي بشأن التعذيب حتى اليوم، والأسوأ من ذلك، اطلع المجلس التنفيذي على العديد من حالات الانتقام والترهيب ضد الذين أقدموا على التشكي وطلب المساعدة.

"سيكون الاختبار الحقيقي لعملية الإصلاح وضع حد للإفلات من العقاب. إن انصاف ضحايا التعذيب ليس اختياريا. ونأمل أن يترجم الالتزام الذي تلقيناه في اجتماعاتنا مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى خطوات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن التعذيب وإرساء تدابير لحماية الضحايا من جميع أشكال التشفي" يعرب المجلس التنفيذي.

وعقد المجلس التنفيذي اجتماعه في تونس لتقييم ما تحقق حاليا من إصلاحات ضد التعذيب في العالم منبها أن عددا متزايدا من البلدان تعتمد تشريعات تقييدية أو تجرم نشاط مناهضة التعذيب بسبب العمل الذي يقومون به لمجتمعاتهم في إطار مساعدة ضحايا التعذيب. فعدم تطبيق القوانين والافلات من العقاب وتضاؤل الالتزام بالمنع المطلق للتعذيب تتفاقم في عديد أرجاء العالم بما فيها أوروبا وأمريكا الشمالية تماما كما هو الأمر بالنسبة لبلدان أخرى مثل تركيا والفلبين ومصر حيث نتلقى معلومات متزايدة عن التعذيب والافلات من العقاب.

ويساور المجلس التنفيذي القلق أيضا من أن النقاش حول ظاهرة الهجرة العالمية وتدابير مكافحة الهجرة تتجاهل أن الكثير من الناس اضطروا إلى مغادرة بلدانهم بسبب القمع والتعذيب، وأنهم معرضون للتعذيب على طول مسارات الهجرة. والقلق كذلك من كون النقاش حول مكافحة الإرهاب عبر العالم يبرر اللجوء إلى التعذيب كوسيلة لمواجهة التهديدات الأمنية. كل هذا يهدد بتفكيك الضمانات التي أرسيت طوال الخمسين سنة الماضية.

"لقد قدمت تونس نموذجا وشكلت أملا ومصدر اعجاب للعالم قاطبة. وقد اخترنا القدوم إلى تونس أيضا لأن إصلاحات ناجحة هنا ستشكل قدوة كونية في المعركة ضد التعذيب وأملا لكامل المنطقة" يؤكد المجلس التنفيذي.

وفي الوقت الذي يجتمع فيه المجلس في تونس العاصمة، تطلق المنظمة من تونس مبادرة عالمية جديدة "المجتمع المدني ضد التعذيب" لتعبئة منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم ضد التعذيب.

وستعزز المنظمة في السنوات الثلاث المقبلة عملها في جميع بلدان العالم لدعم الجهات الفاعلة المحلية في تعاملها مع الدول من أجل إصلاحات ضد التعذيب وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وسوف تقوم بتعبئة الحركة العالمية لمكافحة التعذيب المتحدة في "شبكة SOS ضد التعذيب" لدراسة وتوثيق احتياجات حماية الأشخاص. وستعمل مع شبكتها العالمية على التعبير بوضوح بأن لا شيء يمكن أن يبرر التعذيب حتى في أوقات الأزمات الأمنية مثل الإرهاب.

"إن مكافحة الإرهاب باستعمال وسائل وحشية يؤدي عكسيا إلى تأجيجه" يختم المجلس التنفيذي. وتود المنظمة أن تشكر كل من يدعم هذه المبادرة العالمية الجديدة، بما في ذلك حكومة هولندا والاتحاد الأوروبي، وتود أن تشكر الذين يدعمون عملها في تونس، بما في ذلك سويسرا وألمانيا والاتحاد الأوروبي.

للمزيد من المعطيات الاتصال بـ:

+ 216 27 842 197, ch@omct.org

كامي هنري، منسقة برنامج المناصرة

00 41 78 823 06 69, lb@omct.org

لوري برومات ، مكلفة بالإتصالات